لجنة الثقافة القانونية
LEGAL CULTURE COMMITTEE

نادي ملتقى المبدعين الثقافي
CREATIVE CULTURAL FORUM CLUB

مجلة
الثقافة القانونية

عدد 06| أغسطس 2026

إصدار شهري
لنشاطات لجنة الثقافة
القانونية



منبر الوعي القانوني

MOLTQA_MOBDEEN

نـادي ملتقى المبدعيـن الثقـافي
CREATIVE CULTURAL FORUM CLUB

لجنـة الثقـافـة القانونيـة
LEGAL CULTURE COMMITTEE

مجلة الثقافة القانونية

العدد السادس - أغسطس 2026

منبر الوعي القانوني

إعداد وإخراج
عضو لجنة الثقافة القانونية
بنادي ملتقى المبدعين الثقافي /
لمياء عبدالحميد الغامدي

الفهرس

كلمة العدد 1

إنجازات لجنة الثقافة القانونية

ترخيص رئيسة اللجنة نوف الغامدي بمزاولة مهنة المحاماة 3

منارات أسبوعية

قبل أن تُقرض .. احمِ حقك أولًا 5

وراء كل مصطلح... حكاية قانونية 8

أمسيات لجنة الثقافة القانونية

«ثقافة الحوار وتقبّل الاختلاف» 10

انتهاك الخصوصية: المسؤولية والعقوبة 12

التعسف في استعمال الحق 15

أروقة قضائية :

قضية مطالبة بمستحقات مالية 19

أروقة قانونية :

هل الجهل بالنظام يعفي من المسؤولية؟ 23

الحوكمة 24

الفرق بين الفسخ والانفساخ والتفاسخ في العقود 25

الجريمة المعلوماتية 26

أروقة ثقافية

18أغسطس | اليوم العالمي للمفاجآت السعيدة 28

"الشحاذة الإلكترونية".. بيع الكرامة خلف الشاشة! 29

إنما الإنسان أثر 30

رسالةٌ بطابعٍ واحد وعنوانَيْن. 31

السيادة العقلية مين يدير فصك الجبهي أنت أو الخوارزميات ..؟ 32

الخاتمة 34

كلمة العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للّه الذي علَّمَ الإنسانَ ما لم يعلم، والحمدلله الذي فتح بفضله آفاق العلم وجعله للناس كافة.

والصلاة والسلام على نبينا محمد ﷺ الذي أرسى ببيانه معالم الحق، وجعل العلم نورًا يستضاء به في دروب الحياة ..

أصدقاء مجلة الثقافة القانونية...

يسعدنا أن نلتقي بكم مجددًا ، فمرحبًا بكم في عددنا السادس ، إذ إنّ إصدارنا الجديد يأتي مؤكدًا على استمرارية العطاء والتزام مجلة الثقافة القانونية بتقديم المحتوى القانوني الثقافي بأسلوب مختلف، ليتماشى مع تطلعاتكم وبما يليق بكم.

متمنين دوام دعمكم وتفاعلكم معنا، فأنتم الوقود الذي يدفعُنا للتطوير وتحقيق المزيد.

نستهل في هذا العدد برصد أبرز **إنجازات** لجنة الثقافة القانونية، بنادي ملتقى المبدعين الثقافي؛ التي تمثل ثمرة العمل الدؤوب، ويعقب الإنجازات **مناراتنا الأسبوعية و أمسياتنا** الغنية بمختلف المجالات، وإيمانًا منا بأن القانون كائن حيّ ينبض بالممارسة ولا يكتفي بالتنظير، نخطو في هذا الإصدار خطوة فارقة في مسيرة المجلة؛ حيث أضفنا باب "**الأروقة القضائية**" المخصص للسوابق والاحكام القضائية؛ لنعبر بالمحتوى من الأطر النظرية المجرّدة إلى ميدان التطبيق العملي الواقعي، مجسدين التلازم الأصيل بين النص وحكمه، والفكرة وتطبيقها.

ثم يأتي الباب الذي أزرنا منذ بدايتنا متمثلًا بباب "**الأروقة القانونية**"، ثم نصل معكم إلى ختام الجولة المعرفية في باب "**الأروقة الثقافية**"، لنستمتع بنتاج عقول كُتّابنا المبدعين، وهم ينسجون الثقافة بأبعادها المتعددة في قالبٍ يتسم بالعمق ويسر الطرح.

في كل عدد، نجدد العهد على أن تضل هذه المجلة منارة تضيء دروب الباحثين، ورافدًا يثري الثقافة القانونية مؤمنين بأن الكلمة متى ما اقترنت بالحق، أحدثت أثرًا لا يغيب.

نسأل المولى أن يجعل هذا الغرس مباركًا، وأن يكون لبنة نافعة في صرح وعينا القانوني، ودافعًا لنا جميعًا نحو مزيد من العطاء و الارتقاء.

كلمة عضو لجنة الثقافة القانونية
نادي ملتقى المبدعين الثقافي
لمياء الغامدي

إنجازات لجنة الثقافة القانونية

ترخيص رئيسة اللجنة نوف الغامدي بمزاولة مهنة المحاماة

في إطار سعينا المستمر نحو الريادة وإبراز محطات النجاح، يسعدنا أن نسلط الضوء على استحقاق مهني جديد تكللت به مسيرة رئيسة لجنة الثقافة القانونية [نوف الغامدي]؛ وذلك بحصولها على ترخيص بمزاولة مهنة المحاماة.

وقد احتفى نادي ملتقى المبدعين الثقافي بهذا الإنجاز عبر حسابه الرسمي على منصة (X)، حيث قدم خالص التهاني والتبريكات واعتزازه بهذه الخطوة التي تعكس المستوى العالي من الكفاءة والاحترافية.

نتمنى لرئيسة لجنة الثقافة القانونية دوام التوفيق والسداد، ومواصلة التميز والانطلاق نحو آفاق أرحب من النجاح والتألق.





منارات أسبوعية

قبل أن تُقرض ..
احمِ حقك أولًا

في التعاملات المالية بين المعارف والأصدقاء، قد تضيع الحقوق أو تتأثر العلاقات بسبب الغموض، والاعتماد على حُسن النية وحده.

والتوثيق لا يعني انعدام الثقة، بل هو وسيلة لحفظ الحقوق، وتوضيح الالتزامات، وتقليل فرص الخلاف.

فإذا أقرضت شخصًا مالًا، كيف تحمي حقك؟

أولًا:
وثّق الدَّين وحدد أجل السداد

قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾.

وقد نظم نظام المعاملات المدنية السعودي عقد القرض، ومن آثاره التزام المقترض برد مثل الشيء المقترض وفقًا لأحكام النظام واتفاق الطرفين.

لذلك، احرص عند الإقراض على توثيق:

- مبلغ القرض.
- تاريخ الإقراض.
- موعد السداد.
- طريقة السداد.
- ما يثبت اتفاق الطرفين.

فكلما كان الاتفاق أوضح، كان حفظ الحق أيسر، وقلّت مساحة الخلاف.

والتوثيق ليس تعقيدًا للمعاملة، بل حماية لها.



ثانيًا:
الوسائل التي تساعد في إثبات الدَّين:



١ | السند لأمر عبر منصة نافذ

يُعد السند لأمر من أبرز وسائل توثيق الدين، ويمكن أن يكون سندًا تنفيذيًا متى استوفى متطلباته النظامية، بما يتيح للدائن التقدم به إلى محكمة التنفيذ عند حلول أجله وفقًا للأنظمة والإجراءات المعمول بها.

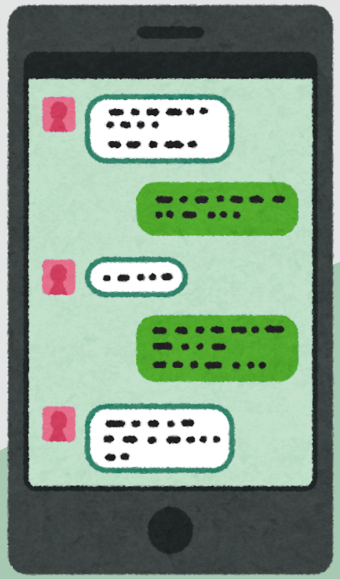


٢ | الحوالة البنكية

وجود تحويل مالي قد يكون من القرائن المهمة في إثبات التعامل، ويُستحسن أن يكون وصف الحوالة واضحًا، مثل: «قرض» أو «سلفة»، متى كان ذلك مطابقًا لحقيقة التعامل.

لكن انتبه:

وصف الحوالة وحده لا يحسم دائمًا طبيعة العلاقة، وإنما يُنظر إلى مجمل الأدلة وا



٣ | المحادثات والرسائل الرقمية

قد تكون المحادثات الإلكترونية، كرسائل الواتساب والبريد الإلكتروني، من الأدلة الرقمية التي يمكن الاستناد إليها متى تضمنت ما يثبت الواقعة، كالإقرار بالدين أو الاتفاق على موعد السداد، وذلك وفقًا لأحكام نظام الإثبات

ثالثًا:

نصائح قبل إقراض المال

قبل أن تُقرض، تذكّر أن حسن النية لا يغني عن وضوح الاتفاق.

١ | اتفق على التفاصيل من البداية

حدد مبلغ القرض، وموعد السداد، وطريقة السداد، واحتفظ بما يثبت اتفاق الطرفين.

٢ | اجعل التحويل واضحًا

عند تحويل المبلغ، احرص على أن يكون وصف الحوالة معبرًا عن حقيقتها، متى كان ذلك هو الواقع.

٣ | لا تعتمد على الوعود الشفهية وحدها

حتى مع الأقارب والأصدقاء، التوثيق يحفظ الحق ويقلل من اختلاف الذاكرة أو تفسير الاتفاق.

٤ | اختر وسيلة توثيق مناسبة

كلما كان المبلغ أو الالتزام أكبر، زادت أهمية استخدام وسيلة واضحة ومناسبة لإثبات الدين.

٥ | احتفظ بالمستندات والمحادثات

لا تتخلص من التحويلات أو الرسائل أو المستندات المتعلقة بالدين؛ فقد تكون لها أهمية عند الحاجة إلى إثبات الحق.

٦ | لا تُقرض بما يفوق قدرتك

مساعدة الآخرين أمر جميل، لكن احرص ألا يؤدي الإقراض إلى الإضرار باستقرارك المالي.

وأخيرًا... لا تنتظر وقوع الخلاف

من الأخطاء الشائعة أن نبحث عن الإثبات بعد نشوء المشكلة.

لذلك:

وثّق الدين منذ بدايته، لا بعد أن يبدأ الخلاف.

فالتوثيق المبكر أوضح، والإثبات حينها أسهل، والعلاقة تبقى بعيدة عن سوء الفهم قدر الإمكان

الخلاصة..

قد نظن أن توثيق الدَّين قد يفسد الود، بينما الحقيقة أن وضوح الحقوق هو ما يحمي الود من أن تفسده الخلافات.

وثّق حقك، واحفظ مالك، واجعل الثقة مقرونة بالوضوح.

فالأنظمة لم تُشرّع لتعقيد تعاملاتنا، بل جاءت لحفظ الحقوق واستقرارها.

دمتم بوعي قانوني مستمر.

أبرار المطيري

عضوٍ لجنة الثقافة القانونية



وراء كل مصطلح...
حكاية قانونية

كلمة نسمعها كثيرًا في السياق القانوني، لكن ماذا تعني تحديدًا؟

وهل كل دليل نملكه يُعدّ بيّنة؟

ما المقصود بالبيّنة؟

البيّنة هي ما يُستدل به لإثبات الحق أو الواقعة محل النزاع، ويختلف أثرها بحسب وسيلة الإثبات وطبيعة الواقعة محل الإثبات.

بمعنى أبسط:

إذا ادعيت أن لي حقًا لدى شخص آخر، فقد أحتاج إلى دليل يؤيد هذا الادعاء ويثبت الواقعة التي أستند إليها.

مثال

شخص أقرض صديقه مبلغًا ماليًا، وبعد فترة أنكر الصديق حصول القرض. هنا تظهر أهمية الإثبات؛ فإذا كان لدى المُقرض ما يؤيد واقعة القرض، كتحويل بنكي موضح لسبب التحويل أو مستند أو وسيلة إثبات أخرى معتبرة نظامًا، فإنه يستطيع الاستناد إليها لإثبات حقه بحسب ظروف القضية.

أما مجرد القول بوجود الدين دون ما يؤيده، فقد يجعل إثبات الحق أكثر صعوبة.

خلاصة كلمة اليوم

ليس المهم أن يكون لك حق فحسب، بل أن تعرف كيف تحافظ عليه وتثبت وجوده.

ولهذا يبقى التوثيق من أهم الوسائل التي تساعدنا على حماية حقوقنا، خصوصًا في التعاملات المالية.

ونلتقي معكم في أسبوعٍ آخر، بين أروقة زاوية أبرار القانونية، إحدى مبادرات لجنة الثقافة القانونية



أمسيات لجنة الثقافة القانونية

«ثقافة الحوار وتقبّل الاختلاف»

أقامت لجنة الثقافة القانونية بنادي ملتقى المبدعين الثقافي مساء يوم الثلاثاء 4 أغسطس 2026 أمسية تاريخيّة حملت عنوان

«ثقافة الحوار وتقبّل الاختلاف»

قدّمتها الأستاذة الأستاذة أبرار المطيري؛مؤلفة ومتحدثة شغوفة بالكلمة وأثرها.

تمتلك تجربة مميزة في مجالات الكتابة والتواصل، حصلت على عدد من الشهادات الأدبية، وتتميز بمهاراتها في الإلقاء وإدارة اللقاءات والحوار، وتسعى من خلال اهتماماتها المتنوعة إلى صناعة أثر إيجابي يجمع بين القانون والأدب والتواصل الفعال.

ولنبدأ أمسيتنا على النحو التالي:

الاختلاف بين الناس أمرٌ طبيعي، بل هو من سنن الحياة؛ فلا أحد يشبه الآخر في أفكاره أو تجاربه أو حتى قناعاته. لكن ما يصنع الفرق حقًا ليس وجود الاختلاف، وإنما كيف نتعامل معه.

في هذه الأمسية سنتأمل معًا مفهوم الحوار، وأهميته، وكيف يمكن أن يكون وسيلة للتقارب لا للتباعد، وللبناء لا للهدم.

المحور الأول
ما المقصود بثقافة الحوار؟

الحوار هو وسيلة للتواصل وتبادل الأفكار والآراء باحترام ووعي، وهو لا يقوم على إلغاء الآخر أو التقليل منه، بل على حسن الاستماع، واحترام الرأي، والبحث عن الفهم قبل إصدار الأحكام.

فليس الهدف من الحوار أن ننتصر، بل أن نتعلم، ونفهم، ونقترب من الحقيقة.



وقد يكون أعظم نجاح في أي حوار هو أن يخرج الطرفان وكلٌّ منهما يشعر بأنه كان مسموعًا ومحترمًا.

المحور الثاني
لماذا نختلف؟



لكل إنسان قصة مختلفة، وتجارب مختلفة، وبيئة مختلفة، لذلك من الطبيعي أن تختلف آراؤنا ووجهات نظرنا.

فالاختلاف ليس دليلًا على الخطأ، بل دليل على تنوع العقول واختلاف طرق التفكير.

وكلما أدركنا أن الناس لا يرون العالم بالطريقة نفسها التي نراها، أصبحنا أكثر تسامحًا، وأكثر قدرة على تقبّل الآخرين .

المحور الثالث
الفرق بين الاختلاف والخلاف

هناك فرق بين المفهومين:

الاختلاف: أن تتعدد الآراء مع بقاء الاحترام.

الخلاف: أن يتحول النقاش من تبادل الأفكار إلى التعصب والخصومة والإساءة.



لذلك، ليست المشكلة في أن نختلف، وإنما في الطريقة التي ندير بها هذا الاختلاف.

فالإنسان الواعي يناقش الفكرة، ولا يهاجم صاحبها.

المحور الخامس
كيف نتقبّل الاختلاف؟

تقبّل الاختلاف لا يعني أن نتخلى عن مبادئنا أو نتنازل عن قناعاتنا، بل يعني أن نحترم حق الآخرين في أن تكون لهم قناعات وآراء مختلفة.

فالاحترام لا يشترط الاتفاق، والنضج الفكري يظهر عندما نستطيع أن نختلف دون أن نخسر أخلاقنا أو علاقاتنا.

ومن أجمل ما يمكن أن نصل إليه أن نقول:

"قد لا أوافقك الرأي، لكنني أحترم حقك في التعبير عنه."

قبل أن نبدأ بالرد على أي شخص، لنسأل أنفسنا:

هل أستمع لأفهم؟ أم أستمع فقط لأرد؟

ففي كثير من الأحيان، يكون الإنصات بداية الحوار الناجح

المحور الرابع
آداب الحوار

من أهم الآداب التي تجعل الحوار راقيًا ومثمرًا:

- الإنصات قبل الرد.
- احترام الطرف الآخر.
- عدم مقاطعة المتحدث.
- اختيار الكلمات اللطيفة.
- تقبّل احتمال الخطأ.
- مناقشة الفكرة دون التقليل من صاحبها.
- تجنب السخرية أو الاستهزاء.

فالكلمة الطيبة لا تُضعف الحجة، بل تزيدها قوة وتأثيرًا.

هل الاختلاف يهدد العلاقات فعلًا، أم أن ما يهددها هو طريقة تعاملنا مع الاختلاف؟ ولماذا؟

ما نستخلصه من هذا الحوار أن الاختلاف أمرٌ طبيعي، ولا يفسد العلاقات ما دام الاحترام حاضرًا، وحسن الاستماع قائمًا، وتقبّل الرأي الآخر جزءًا من الحوار. فالحوار الراقي لا يُلزمنا بأن نتفق، وإنما يعلّمنا كيف نختلف بأدب واحترام.

ختامًا...

يبقى الاختلاف جزءًا من طبيعة البشر، ولن يكون سببًا للمسافات ما دام الاحترام حاضرًا، والحوار قائمًا على حسن الظن، ولين الكلمة، وسعة الصدر.

نسأل الله أن يرزقنا حسن القول، وأن يجعلنا ممن يستمعون للرأي بعقلٍ منفتح، ويتعاملون مع الاختلاف بأخلاقٍ راقية.

أبرار المطيري

عضو لجنة الثقافة القانونية

انتهاك الخصوصية:
المسؤولية والعقوبة

أقامت لجنة الثقافة القانونية بنادي ملتقى المبدعين الثقافي مساء يوم الخميس 18 أغسطس 2026 أمسية تاريخيّة حملت عنوان:

انتهاك الخصوصية: المسؤولية والعقوبة

قدّمتها الأستاذة الأستاذة أبرار المطيري؛مؤلفة ومتحدثة شغوفة بالكلمة وأثرها.

تمتلك تجربة مميزة في مجالات الكتابة والتواصل، حصلت على عدد من الشهادات الأدبية، وتتميز بمهاراتها في الإلقاء وإدارة اللقاءات والحوار، وتسعى من خلال اهتماماتها المتنوعة إلى صناعة أثر إيجابي يجمع بين القانون والأدب والتواصل الفعال.

ولنبدأ أمسيتنا على النحو التالي:

في عالمٍ أصبحت فيه تفاصيل حياتنا أقرب إلى أعين الآخرين، وأصبح التقاط صورة أو مشاركة معلومة لا يتطلب سوى ضغطة واحدة؛ أصبح من المهم أن نعرف أين تنتهي حريتنا، وأين تبدأ خصوصية الآخرين.

فما قد نراه صورة عابرة، أو محادثة نعيد إرسالها، أو معلومة نشاركها دون تفكير، قد يتجاوز حدود الاستخدام الشخصي إلى المساس بخصوصية الغير، وما قد يترتب على ذلك من مسؤولية نظامية.

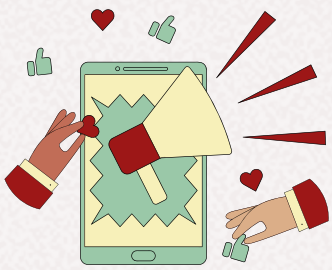
ومن هنا نطرح سؤال أمسيتنا:

متى تصبح الخصوصية حقًا يستوجب الحماية؟ ومتى يتحول انتهاكها إلى مسؤولية وعقوبة؟

أولًا:
ما المقصود بالخصوصية؟

الخصوصية هي حق الشخص في حماية حياته الخاصة ومعلوماته وبياناته من التدخل أو الاستخدام غير المشروع.

وقد تتخذ صورًا متعددة، مثل:



- الصور والمقاطع الشخصية.
- المحادثات والرسائل الخاصة.
- البيانات والمعلومات الشخصية.
- ما يتعلق بالحياة الخاصة والعائلية.

ولهذا أصبحت حماية الخصوصية أكثر أهمية مع اتساع استخدام وسائل التواصل والتقنيات الحديثة.

ثانيًا:
الخصوصية تحت مظلة النظام

حين تُمسّ خصوصية الإنسان، لا يقف الأمر عند حدود التصرف الشخصي، بل قد يتحول إلى مسؤولية يترتب عليها أثر نظامي. ولذلك أحاط النظام السعودي الحياة الخاصة بحماية واضحة، وجرّم عددًا من الأفعال التي تمسها، لا سيما عند استخدام الوسائل التقنية.



فقد نصت المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية على أن من الجرائم المعلوماتية:
«المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها».

كما شملت المادة ذاتها التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.
وهنا يتضح أن الحماية النظامية لا تقتصر على وسيلة معينة، وإنما تمتد إلى الفعل الذي يمس الحياة الخاصة أو يترتب عليه إلحاق الضرر بالآخرين، وفقًا لما قرره النص النظامي.

ثالثًا:
ما العقوبة؟



بحسب المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية:

يعاقب مرتكب الجرائم الواردة فيها **بالسجن** مدة لا تزيد على سنة، **وبغرامة** لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ومن **صور الجرائم** التي تشملها المادة:

- المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف المزودة بالكاميرا أو ما في حكمها.
- التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم عبر وسائل تقنيات المعلومات.



رابعًا:
ماذا عن البيانات الشخصية؟

لا تتوقف الحماية النظامية عند الصور والمقاطع.

فنظام حماية البيانات الشخصية يهدف إلى حماية خصوصية الأفراد، ويضع ضوابط لمعالجة بياناتهم الشخصية، كما يقرر لصاحب البيانات عددًا من الحقوق. ويطبق النظام على عمليات معالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالأفراد في المملكة، بوسائل مختلفة.

ومن **المبادئ المهمة** في النظام:

أن تكون معالجة البيانات وفق مسوغ نظامي، وبغرض محدد، وبما يتناسب مع الغرض من جمعها.

وهذا يقودنا إلى قاعدة مهمة:

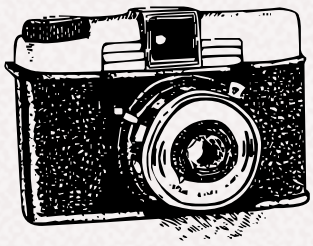
وجود المعلومة لديك لا يعني بالضرورة أن لك الحق في استخدامها أو مشاركتها.

خامسًا:
هل كل تصوير يُعد جريمة؟

هنا يجب أن نكون دقيقين.

ليس كل تصوير في ذاته جريمة، **وليس** كل نشر يُكيف تلقائيًا على أنه انتهاك للخصوصية.

وإنما ينظر إلى طبيعة التصرف، **وكيفية** الحصول على المحتوى، **وطريقة** استخدامه أو نشره، والضرر الناتج عنه، **والنظام** الذي ينطبق على الواقعة.

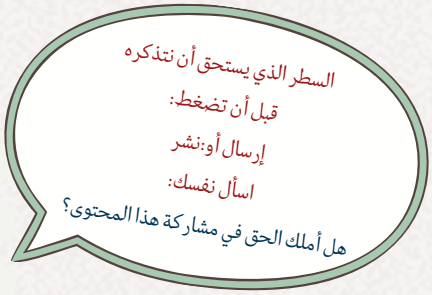


لذلك لا يصح أن نقول:

«أي شخص صُوّر دون إذنه = جريمة حتمًا».

بل نقول:

قد يشكل التصرف جريمة أو مخالفة متى توافرت شروطها النظامية وانطبق عليها النص النظامي المناسب.



فقد تكون ضغطة واحدة كافية لتحويل أمر خاص إلى محتوى متداول، وقد يصعب بعد ذلك السيطرة على انتشاره.

سادسًا:
مثال من واقعنا

شخص التقط صورة لشخص آخر باستخدام هاتفه، ثم قام بإرسالها إلى مجموعة واتساب دون رضاه، وأصبح تداولها سببًا في المساس بحياته الخاصة أو الإضرار به.



هنا لا ينبغي أن يكون السؤال:

«أنا فقط أرسلت الصورة، فما المشكلة؟»

بل:

ما طبيعة الصورة؟ وكيف تم الحصول عليها؟ ولماذا تم إرسالها؟

وهل ترتب على ذلك مساس بالحياة الخاصة أو ضرر؟

وهذه التفاصيل هي التي تؤثر في التكييف النظامي للواقعة.

ختامًا

الخصوصية ليست مجرد مساحة شخصية نطلب من الآخرين احترامها أخلاقيًا، بل أصبحت محل حماية نظامية أيضًا.

وفي العالم الرقمي، لا يكفي أن نعرف كيف نستخدم التقنية؛ بل يجب أن نعرف حدود استخدامها.

فالكاميرا ليست تصريحًا بالتصوير،

والرسالة التي وصلتك ليست بالضرورة تصريحًا بإعادة نشرها،

والمعلومة التي تعرفها عن غيرك ليست بالضرورة معلومة تملك حق تداولها.

احترام خصوصية الآخرين وعيٌ أخلاقي، ومسؤولية قد تكون نظامية.

التعسف في استعمال الحق

أقامت لجنة الثقافة القانونية بنادي ملتقى المبدعين الثقافي مساء يوم الخميس 20 أغسطس 2026 أمسية تاريخيّة حملت عنوان:

«االتعسف في استعمال الحق»،

تقدمها سعادة المحامية والمستشارة القانونية فاطمة بنت مظيم الأحمري، لنقف معها على مفهوم التعسف، وحالاته، وأساسه النظامي، وأبرز صوره وآثاره القانونية.

والأستاذة فاطمة الأحمري محامية مرخصة من وزارة العدل،

عضو في نادي ملتقى المبدعين، عضو في لجنة الثقافة القانونية.

ولنبدأ أمسيتنا على النحو التالي:

الأصل أن لكل إنسان أن يستعمل حقه الذي كفله له الشرع والنظام، إلا أن هذه المشروعية ليست مطلقة؛ فقد ينحرف صاحب الحق في طريقة استعماله أو الغاية منه، فيتحول الحق من وسيلة لحماية المصالح إلى وسيلة للإضرار بالغير. ومن هنا جاء مبدأ التعسف في استعمال الحق ليوازن بين حرية الإنسان في ممارسة حقوقه، ووجوب احترام حقوق الآخرين.

المحور الأول| المقدمة

يُعدّ الحق مكفولاً لصاحبه ليُمارسه في حدود الشرع والنظام، إلا أن هذه الممارسة ليست مطلقة؛ بل هي مقيدة بعدم الإضرار بالآخرين. ومن هنا برزت نظرية "التعسف في استعمال الحق" كضابطٍ قانوني وأخلاقي يوازن بين حماية حقوق الأفراد ومنع استغلالها بأسلوب ينحرف بها عن غاياتها المشروعة.

المحور الثاني| التعريف



هو: ممارسة الشخص لحقٍ مكفول له نظاماً او شرعاً ولكن بطريقة غير مشروعة تنحرف بالحق عن مقصوده وسببه مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالغير دون مصلحة مشروعة.

المحور الثالث| النص النظامي على التعسف في استعمال الحق

نظام المعاملات المدنية المادة التاسعة والعشرون من النظام " وقد نظم هذا المبدأ في نظام المعاملات المدنية

١-لايجوز التعسف في استعمال الحق ٢- يكون استعمال الحق تعسفياً في الحالات الاتية:-

- اذا لم يقصد بالاستعمال سوى الاضرار بالغير
- اذا كان استعماله في غير ما شُرع له او لغايه غير مشروعة.

حيث اقّر النظام قاعدة عامة تنص على ان جواز استعمال الحق مشروط بعدم الاضرار بالغير ووضع معايير محددة لتحديد ما اذا كان استعمال الحق متعسفاً ام لا.

المحور الرابع| حالات صور التعسف في استعمال الحق

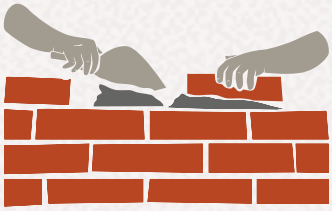
حالات صور التعسف في استعمال الحق يكون استعمال الحق غير مشروع وفقاً لنظام المعاملات المدنية في الحالات الآتية:-

١- قصد الاضرار بالغير اذا كان الهدف الاساسي والوحيد من استعمال الحق هو الحاق الضرر بالآخرين دون تحقيق اي مصلحة للشخص نفسه.

٢- عدم مشروعية المصلحة اذا كان الهدف من استعمال الحق تحقيق مصلحة غير مشروعة او مخالفة للنظام العام والاداب.

٣- اذا تجاوز استعمال الحق ما جرى به العرف او العادة وترتب على ذلك ضرر للغير.

المحور الخامس| الأمثلة توضيحيه على التعسف في استعمال الحق



الأمثلة توضيحيه على التعسف في استعمال الحق:-

١- يقوم المالك للعقار ببناء جدار مرتفع جداً في حدوده دون ان تكون له حاجه او مصلحه معمارية وفقط بقصد حجب الضوء او الهواء عن جاره.



٢- رفع دعوى قضائية على شخص مع العلم ببطلان الدعوى بقصد الحاق الضرر بسمعته او استنزافه مالياً و نفسيًا.

المحور السادس | الاثار المترتبة

الاثار المترتبة على التعسف في استعمال الحق يترتب عليه اثران رئيسيان:-

١- (المنع) الزام المتعسف بالتوقف عن التصرف او ازالة الضرر كازالة البناء او ايقاف الاجراء.

٢- التعويض: الزام المتعسف بتعويض الطرف المتضرر تعويضاً عادلاً عن الاضرار الناجمة عن هذا التعسف وفق قواعد المسؤولية التقصيرية.

ختاماً

نتمنى أن تكون هذه الأمسية قد أسهمت في إيضاح مفهوم التعسف في استعمال الحق وحدوده وآثاره، وقُدّم لكم معرفة نافعة يمكن استحضارها في واقع التعاملات.

ونلتقيكم بإذن الله في أمسيات قادمة، وموضوعات جديدة، نواصل من خلالها مسيرة المعرفة، ونثري بها الفكر، ونصنع أثرًا يبقى بعد انتهاء اللقاء.

أروقة قضائية

مطالبة بمستحقات مالية

القضية رقم 4772950532 لعام 1448هـ

المحكمة التجارية
رقم الحكم: 4830114958

المدينة: جدة
التاريخ: ١١ صفَر ١٤٤٨

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:
بناءً على القضية رقم ٤٧٧٢٩٥٠٥٣٢ لعام ١٤٤٨هـ

الوقائع:

وجيز وقائع الدعوى يتحصل بلائحة دعوى أُودعت عبر النظام وفي جلسة ٢ / ١ / ١٤٤٨هـ. والمنعقدة عبر الترافع المرئي عن بعد، وفيها حضر من ينوب عن المدعية كما لم يحضر من ينوب عن المدعى عليها رغم تبلغها ، المدونة بياناتهم في أعلى نسخة الضبط، وبناء على ما ورد في المادة رقم (٩٠) من اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية، فقد تبين أن المدعى عليه لم يقدم بمذكرة الدفاع الأولى، وللتحقق من شروط قبول الدعوى سألت الدائرة من ينوب عن المدعية عن الدعوى فأرسلت عبر الرسائل الجانبية تحريرا للدعوى نصها : " سبق أن قام المدعي بتحرير عقد تقديم خدمات لتسويق نشاط المدعى عليها عن طريق الانترنت بتاريخ ٢٨ / ٧ / ١٤٤٦هـ الموافق ٢٨ / ١ / ٢٠٢٥م للقيام بأعمال تسويق نشاط المطعم عن طريق الانترنت (مرفق رقم١ صورة العقد)، وتم تنفيذ جميع الأعمال الموكلة للمدعي، إلا أن المدعى عليها لم تلتزم بما تبقي في ذمتها بمبلغ اجمالي قدره (١٦,١٠٠) ستة عشر ألف ومائة ريال بموجب فواتير ضريبية (مرفق رقم ٢ صور الفواتير). وحيث أن المدعي قد طالب المدعى عليها ودياً بسداد المبلغ المتبقي في ذمتها ولكنها رفضت فتقدم بإخطارها بالسداد بتاريخ ٢٥ / ١٠ / ١٤٤٧هـ ولكن بدون جدوي (مرفق رقم ٣ الاخطار وما يفيد ارساله للمدعى عليها)، وقيام المدعى عليها بالرد بما يفيد رفع هذا الإخطار للإدارة ولم تنكر حقوق المدعي إلا أنها لم تبادر لحل النزاع ودياً (مرفق رقم ٤ رد المدعى عليها) ، مما حدا به التقدم لمنصة تراضي من أجل الحرص على حل النزاع ودياً وتجنب اللجوء للتقاضي لما يترتب عليه من تكاليف قضائية وأتعاب المحاماة ولكن تعذر الصلح (مرفق رقم ٥ تقرير الصلح)،وهذا ما أحوج المدعي ودفعة لتقديم الدعوى للمطالبة بحقوقه الثابتة في ذمة المدعى عليها وفي سبيل تحقيق ذلك استعان بمكتب محام وتكلف أتعاب محاماة قدرها (٢.٥٠٠) ألفان وخمسمائة بسبب رفض المدعى عليها لجميع محاولات الصلح الودية والرسمية (مرفق رقم ٦ عقد الاتعاب) ، وحيث أن ما قامت به المدعى عليها مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية والمواد (٩٤ ، ٩٥) والقاعدة الثالثة والثلاثون من نظام المعاملات المدنية. وبناء عليه فإننا نطلب من فضيلتكم الحكم بالآتي: ١ – إلزام المدعى عليها بدفع قيمة الأعمال المنفذة وقدرها (١٦,١٠٠) ستة عشر ألف ومائة ريال. ٢-التعويض عن أضرار التقاضي المتمثلة في أتعاب المحاماة بمبلغ (٢.٥٠٠) ألفان وخمسمائة " وبسؤالها عن مستندها في دعواها أجابت بقولها : العقد وفواتير هكذا أجابت وبسؤالها هل نظرت هذه الدعوى بتفاصيلها وذات الأطراف في هذه المحكمة أو غيرها أو حكم بالاختصاص فأجابت بقولها : لا لم تنظر هكذا اجابت ، وبسؤالها البينة على تنفيذ العقد من التسويق فأجابت بقولها : أطلب مهلة لإرفاق ما يثبت التنفيذ من أعمال موكلتي هكذا اجابت فأفهمتها الدائرة بإمهالها ثلاثة أيام عمل لترفق بينتها على القيام بأعمال التسويق وتنفيذ العقد ، وعليه رفعت الجلسة . وفي جلسة ١ / ٢ /١٤٤٨ هـ والمنعقدة عن بعد عبر الاتصال المرئي حضر فيها وكيل المدعية والمدونة بياناته في أعلى نسخة الضبط ولم يحضر المدعى عليه ولا من ينوب عنه رغم ثبوت تبلغه عن طريق أبشر بموجب البرنت المرفق في ملف القضية وعليه وبعد الاطلاع على ملف القضية في النظام ولصلاحية الفصل في القضية رفعت الجلسة وأصدرت الدائرة حكمها مبنياً على ما هو موضح بالأسباب.

استكمال قضية المطالبة بمستحقات مالية

القضية رقم 4772950532 لعام 1448هـ

المحكمة التجارية
رقم الحكم: 4830114958

المدينة: جدة
التاريخ: ١١ صفر ١٤٤٨

الأسباب:

تأسيساً على الوقائع سالفة البيان، وبما أن هذه المنازعة تندرج تحت نص المادة (١٦) من نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٩٣) في ١٥-٨-١٤٤١هـ ما يختص القضاء التجاري بنظره من النزاعات، وحصرها فيما يحدث بين التجار ومن لهم بهم علاقة تجارية من دعاوى ومنازعات متولدة من أمور تجارية محضة أو بالتبعية أو دعاوى الشراكات وعليه فإن الاختصاص النوعي منعقد للقضاء التجاري في نظر هذه المنازعة ولما كان المقرر فقهاً وقضاءً أن الدعوى تقام أمام المحكمة التي تقع في نطاق محل إقامة المدعى عليه وحيث تبين من أوراق ومستندات القضية أن مقر المدعى عليها بمحافظة جدة فأن هذه المحكمة تكون مختصة بنظر هذه الدعوى مكانياً واما عن موضوع الدعوى وحيث يطلب وكيل المدعية الزام المدعى عليه بسداد مبلغ وقدره (١٦,١٠٠) ستة عشر ألفًا ومائة وقدم بينته والمتمثلة في العقد وعدد من الفواتير والمرفقه في ملف القضية واستنادا على ما نصت عليه المادة (٢٩) من نظام الإثبات على أنه "يعد المحرَّر العادي صادراً ممن وقعه وحجة عليه؛ ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة، أو ينكر ذلك خلَفُه أو ينفي علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لمن تلقى عنه الحق" ولما كان الأصل في الديون الثابتة في ذمة الغير هو بقاؤها في ذمته وعدم البراءة منها وبما أن سداد المدعى عليه من الأمور العوارض وبما أن الأصل في الأمور العوارض العدم مما يثبت صحة المطالبة وأما عن اتعاب المحاماة وبما أن الدائرة هي المخولة بتقدير هذه الأتعاب على الوجه المعتاد دون زيادة أو نقصان لأن الضرر يقدر بالمثل المعتاد، استناداً لما نصّت عليه المادة: (١٦٤) من اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية الصادرة بقرار وزير العدل رقم: (٨٣٤٤) في ١٤٤١/١٠/٢٦هـ على أنّه:" يجب على المحكمة أن تُضمِّن حكمها في الموضوع الفصل في طلب التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية بما في ذلك مصاريف التقاضي. وتراعي المحكمة في تقدير التعويض الآتي: أ-جسامة الضرر. ب-مقدار المبلغ المحكوم به. ج - مماطلة المحكوم عليه. د - العرف، أو العادة المستقرة. هـ - رأي الخبير -عند الاقتضاء-" وحيث أنَّ الذي ألجأ المدعية إلى إقامة هذه الدعوى هو المدعى عليه، وكان في مُكنته حسرها دون إقامتها وتحميله مغبَّة ذلك، تأسيساً عليه فالدائرة وهي الخبير الأول في الدعوى تُجيب المدعية إلى طلبها وتنتهي إلى إلزام المدعى عليه بأن يدفع لها عن أتعاب المحاماة مبلغ وقدرة (١،٠٠٠) الف ريال وحيث إن التبليغات القضائية بالوسائل الإلكترونية تعتبر بلاغاً شخصياً للمبلغ بموجب بياناته المسجلة وفقاً للأمر الملكي رقم (١٤٣٨٨) المؤرخ ٢٥/٣/١٤٣٩هـ والذي أعقبة صدور قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (٢١٩/٣٩/٦) المؤرخ في ٢١/٤/١٤٣٩هـ المتضمن اعتبار التبليغ عبر الوسائل الكترونية منتجاً لآثاره النظامية وتبليغاً لشخص المرسل إليه وحيث إن الفقرة الاولى من المادة الثلاثون من نظام المحكمة التجارية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم (م/٩٣) في ١٥-٨-١٤٤١هـ نصت على أنه (إذا تبلغ المدعى عليه لشخصه أو وكليه، أو حضر أي منهما في أي جلسة أمام المحكمة، أو قدم مذكرة بدفاعه، عُدَّت الخصومة حضورية، ولو تخلف بعد ذلك) وحيث ثبت للدائرة تبلغ المدعي عليه وحيث لم يحضر المدعى عليه او من يمثله رغم تبلغه بموعد هذه الجلسة ولم يقدم إجابته على دعوى المدعية، مما يعد ذلك نكولا عن الإجابة في الدعوى وهو بمنزلة الإقرار الضمني بمضمونها مما تنتهي معه الدائرة إلى الحكم الوارد بمنطوقه.

استكمال قضية المطالبة بمستحقات مالية

القضية رقم 4772950532 لعام 1448هـ

المحكمة التجارية
رقم الحكم: 4830114958

المدينة: جدة
التاريخ: ١١ صفر ١٤٤٨

نص الحكم:
حكمت الدائرة / بإلزام المدعى عليه (...) سجل رقم (...) بان يدفع مبلغ قدره (١٧,١٠٠) سبعة عشر ألفًا ومائة لصالح المدعية شركة (...) لخدمات الأعمال سجل رقم (...) لما هو موضح بالأسباب.

نوع الدعوى:
تجارية (مطالبة بمستحقات عقد تقديم خدمات تسويقية + تعويض عن أضرار التقاضي/أتعاب محاماة).

المحكمة المختصة:
المحكمة التجارية بجدة

الأسانيد المقدمة من المدعي:
1. عقد تقديم خدمات تسويق مطعم عبر الإنترنت. 2. صور الفواتير الضريبية المتبقية (بمبلغ 16,100 ريال). 3. إخطار السداد الودي الموجه للمدعى عليها وردّها عليه دون الاعتراض على الحق. 4. تقرير تعذر الصلح عبر منصة تراضي. 5. عقد أتعاب المحاماة (بمبلغ 2,500 ريال).

دفوع المدعى عليه:
لا يوجد

الحكم:
إلزام المدعى عليه بأن يدفع للمدعية مبلغاً قدره (17,100 ريال) [عبارة عن 16,100 ريال قيمة مستحقات العقد + 1,000 ريال قدرتها المحكمة كأتعاب محاماة وتكاليف تقاضي].

القواعد الخاصة بالدعوى
• حجية المحررات العادية: المادة (29) من نظام الإثبات (المحرر العادي يُعدّ حجة على من وقعه ما لم ينكره صراحة • صحة التبليغ الإلكتروني: التبليغ عبر الوسائل الإلكترونية المعتمدة (أبشر) منتج لآثاره النظامية، والتخلف عنه يُعد نكولاً وإقراراً ضمنياً بالدعوى.
• التعويض عن أتعاب المحاماة: المادة (164) من اللائحة التنفيذية لنظام المحاكم التجارية (تقدير أتعاب المحاماة يخضع لسلطة المحكمة بحسب جسامة الضرر ومقدار المحكوم به ومماطلة المحكوم عليه).

الأسباب:
1. ثبوت الاختصاص النوعي للمحاكم التجارية والمكاني لمحافظة جدة. 2. ثبوت العلاقة التعاقدية واستحقاق المبلغ بموجب العقد والفواتير والمحررات العادية التي لم تطعن فيها المدعى عليها. 3. نكول المدعى عليها عن الحضور والجواب بعد التبلغ الصحيح مما يعد إقراراً ضمنياً بصحة الدعوى. 4. استحقاق المدعية للتعويض عن أتعاب المحاماة للجوء اضطراراً للقضاء بسبب مماطلة المدعى عليها، وتقدير المحكمة للأتعاب بمبلغ (1,000 ريال) وفقاً للمعيار القضائي المعمول به.

فوائد مستنبطة
• الإخطار الودي حجة: مراسلاتك وإخطاراتك الودية قبل الدعوى تُعدّ قرينة قوية في المحكمة إذا لم يعترض عليها الطرف الآخر في حينها.
• أتعاب المحاماة تقدرها المحكمة: مطالبة المدعي بأتعاب المحاماة لا تعني الحكم بها كاملة تلقائياً؛ فالقاضي يملك سلطة تقديرية بحسب معايير الضرر والمماطلة والمبلغ المحكوم به. • التجاهل مكلف: عدم الرد على الدعوّى أو التغيب عن منصات الترافع يعتبره القضاء "إقراراً ضمنياً"، ويفقدك حق الدفاع أو الاعتراض على قيمة الأتعاب والمستحقات.

أروقة قانونية

هل الجهل بالنظام يعفي من المسؤولية؟

في حياتنا اليومية، قد نسمع كثيرًا عبارة: **«ما كنت أعرف أن هذا مخالف للنظام»**،

وكأن عدم المعرفة يمكن أن يكون سببًا للإعفاء من المسؤولية.

لكن هل يكفي ألا تعرف النظام
حتى لا تُسأل عن مخالفته؟

الأصل أن القواعد النظامية وُضعت لتنظيم حياة الأفراد وحماية حقوقهم، ولا يمكن أن تصبح معرفة كل شخص بأحكامها شرطًا لتطبيقها عليه. لذلك، فإن عدم العلم بالحكم النظامي لا يعني بالضرورة انتفاء المسؤولية.

وهنا تظهر أهمية الوعي القانوني؛ فمعرفة الحقوق والالتزامات ليست أمرًا يخص المختصين وحدهم، بل حاجة لكل شخص يتعامل بعقد، أو يباشر عملًا، أو يشتري ويبيع، أو يدخل في علاقة قانونية.

والوعي بالنظام لا يعني أن تحفظ مواده مادةً مادة، وإنما أن تعرف متى تحتاج إلى السؤال، وأين تبحث، ومتى يكون من الضروري الاستعانة بمختص.

فكم من مشكلة كان يمكن تفاديها بسؤالٍ واحد قبل اتخاذ القرار، وكم من حق ضاع لأن صاحبه لم يعرف أنه حق له من الأساس.



القانون لا يُعرّفنا بحقوقنا بعد أن تضيع، بل الوعي به يساعدنا على حمايتها قبل أن نحتاج إلى المطالبة بها.

عضو لجنة الثقافة القانونية
أبرار المطيري

الحوكمة



تعد الحوكمة من الركائز الأساسية لنجاح المنشآت واستدامتها إذ تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصلحة وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بصورة واضحة كما تسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة والحد من تعارض المصالح وسوء استخدام السلطة.

وتكتسب الحوكمة أهمية قانونية واقتصادية خاصة في الشركات باعتبارها أداة لضمان سلامة القرارات وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة كما أن تطبيق مبادئ الحوكمة يرفع مستوى الثقة في المنشأة ويعزز قدرتها على النمو والاستمرار.



لذلك لا ينبغي النظر إلى الحوكمة باعتبارها مجرد مجموعة من الإجراءات الشكلية بل باعتبارها إطاراً عملياً يحقق الانضباط المؤسسي ويعزز النزاهة والشفافية في إدارة المنشآت.

عضو لجنة الثقافة القانونية
أريام الحواس

الفرق بين الفسخ والانفساخ والتفاسخ في العقود



الفسخ: هو حل الرابطة العقدية بسبب إخلال أحد المتعاقدين بالتزامه، ويكون للطرف الآخر طلب الفسخ وفقًا للأحكام النظامية.

مثال: اتفق شخص مع مقاول على بناء منزل خلال مدة محددة، وأخل المقاول بالتزامه إخلالًا يجيز الفسخ؛ فيحق لصاحب المنزل طلب فسخ العقد.

الانفساخ: هو انحلال العقد بقوة النظام عند تحقق سببه، دون أن يكون إنهاؤه قائمًا على اتفاق الطرفين، ومن أبرز صوره استحالة تنفيذ الالتزام استحالة كلية بسبب أجنبي لا يد للمدين فيه.

مثال: باع شخص سيارة معينة بذاتها، ثم هلكت قبل تسليمها بسبب أجنبي لا يد للبائع فيه كأن جرفها سيل مفاجئ دون تعد أو تقصير منه، فأصبح تنفيذ الالتزام بالتسليم مستحيلًا؛ فينفسخ العقد متى توافرت شروط الانفساخ.

التفاسخ: هو اتفاق المتعاقدين بعد انعقاد العقد صحيحًا على حلّه وإنهائه بالتراضي، ويعرف أيضًا بالإقالة.

مثال: أبرم شخصان عقد بيع، ثم اتفقا لاحقًا برضاهما على إلغاء البيع وإعادة المبيع إلى البائع والثمن إلى المشتري؛ فهذا تفاسخ.

اذًا:

الفسخ جزاء على الإخلال،
والانفساخ انحلال بقوة النظام،
والتفاسخ انحلال بالتراضي.

رئيسة لجنة الثقافة القانونية
نوف الغامدي

الجريمة المعلوماتية

الجريمة المعلوماتية ليست مجرد إساءة عابرة، بل جريمة لها تبعاتها النظامية.



ابتزاز، احتيال، اختراق، أو انتهاك للخصوصية....



كيفية التبليغ عنها:

أولاً /

يقدم البلاغ لمركز الشرطة حيث تقوم باستكمال اجراءات الإستدلال وسماع الأقوال وجمع المعلومات اللازمة.

ثانياً /

تحال للنيابة العامة لمباشرة التحقيق وإصدار قرار اتهام في حال ثبوتها.

ثالثاً /

تحال للمحكمة الجزائية للنظر في الحق العام و الخاص.

مسار البلاغ:

مركز الشرطة: استقبال البلاغ واستكمال الاستدلال.

النيابة العامة: التحقيق وإصدار قرار الاتهام عند ثبوت الجريمة.

المحكمة الجزائية: النظر في الحق العام والخاص.

كن واعيًا، احفظ أدلتك، وبادر بالإبلاغ.
فالوعي الرقمي حماية لك وللمجتمع.

عضو لجنة الثقافة القانونية
سارة الجعيد

أروقة ثقافية

كيف تكافئ نفسك وتسعدها؟

ليس كل ما يسعد النفس يكون خيرًا لها، وليس كل ما تتمناه يكون سببًا لسعادتها الحقيقية.
قبل أن تكافئ نفسك بشيء تحبه، اختبر نفسك بسؤال بسيط:



هل ما سأُقدم عليه يرضي الله عني؟

فإن كان يرضيه؛ فأقدم واستبشر، واسأل الله أن يبارك لك فيه.
وإن كان يسخطه؛ فكيف نطلب السعادة من طريق قد يكون سببًا في ضيق صدورنا ومحق بركتنا؟

وأجمل مفاجأة تقدمها لنفسك أن تصلح ما بينك وبين الله، وأن تجعل لك خبيئة من ذكرٍ واستغفار وصلاة وصدقة ودعاء.

يقول أحد المعاصرين: استحكمت عليّ حاجة، وعلمت أنه لا يقدر عليها إلا الله، فلزمت الاستغفار وذكر الله، حتى يسّرها الله وتحققت.

ويذكر آخر أنه لزم الصلاة على النبي ﷺ، ومنها الصلاة الإبراهيمية، وأكثر منها، فرأى من تيسير الله وتحقيق ما يرجوه ما أسعد قلبه.

فاجعل مفاجأتك السعيدة اليوم لنفسك:
قربًا من الله، وتركًا لذنب، واستغفارًا بصدق، وصلاةً على النبي ﷺ، وصدقةً في الخفاء، ودعوةً طال انتظارها.

ثم قل لنفسك:

سأبحث عن سعادتي فيما يرضي الله؛ فمن أرضى الله، كفاه الله وأرضاه، ومن طرق باب الكريم فلن يضيع عند بابه.





"الشحاذة الإلكترونية "..
بيع الكرامة خلف الشاشة!

لم تعد الشحاذة اليوم تقف عند قارعة الطريق، بل انتقلت إلى خلف الشاشات؛ بثٌّ مباشر، ووجه أمام الكاميرا، ومشاعر تُستدرج، وأموالٌ تتدفق تحت مسميات براقة: دعم، هدايا،تحديات، ومنافسات.

إنها الشحاذة الإلكترونية؛ حين يتحول استدرار العاطفة إلى مصدر دخل، ويصبح الإنسان مطالبًا كل يوم بأن يقدم شيئًا من كرامته ليحصل على المزيد من المشاهدات والدعم. تبدأ الحكاية غالبًا بمزحة، ثم تحدٍّ، ثم مشادة مفتعلة، ثم استثارة للعصبية القبلية والمناطقية، حتى تتحول مشاعر الناس وحميتهم إلى أداة لجمع المال.

وكلما ارتفع الصخب، واشتد النزاع، وسقط حاجز من الحياء، ارتفعت المشاهدات وكثرت الهدايا.



إنما الإنسان أثر

في زحام الحياة، نركض كثيرًا خلف ما نريد أن نحققه، وننشغل بما سنصل إليه، ونظن أن قيمة الإنسان فيما ينجزه وما يتركه من أشياء يمكن رؤيتها وقياسها.

لكن مع مرور الوقت، أعتقد أننا نكتشف شيئًا مختلفًا؛ أن أعظم ما يتركه الإنسان ليس دائمًا إنجازًا يُكتب باسمه، بل أثرًا يبقى في حياة الآخرين.

قد ننسى تفاصيل كثيرة من السنوات التي عشناها، لكننا نتذكر جيدًا شخصًا قال لنا كلمة في وقتٍ احتجناها، أو معلمًا آمن بنا حين شككنا في أنفسنا، أو صديقًا جعل أيامنا أخف، أو موقفًا صغيرًا منحنا شعورًا لم ننسه حتى اليوم.

وهذا ما يجعل الأثر مختلفًا؛ فهو لا يُقاس بحجمه، ولا يحتاج إلى مناسبة عظيمة حتى يُصنع. أحيانًا يكون الأثر في كلمة عابرة، وفي لطفٍ لم ننتبه إلى قيمته، وفي دعاءٍ قيل لنا دون أن نعلم، وفي حضور شخص جعل مرحلة كاملة من حياتنا أكثر احتمالًا وجمالًا.

والأجمل أن الإنسان قد يصنع أثرًا دون أن يدرك أنه صنعه. قد يمضي من أمامنا معتقدًا أن ما فعله كان بسيطًا، بينما يظل ذلك الموقف حاضرًا في ذاكرة شخص آخر لسنوات.

لذلك، لا أظن أن علينا أن ننشغل كثيرًا بفكرة أن نترك أثرًا عظيمًا؛ يكفي أن نحاول أن نترك أثرًا طيبًا. أن تكون كلماتنا أرحم، وحضورنا أخف، وأفعالنا صادقة، وأن نمر في حياة الآخرين دون أن نترك فيها وجعًا كان يمكننا تجنبه.

وفي النهاية، قد تتغير الأماكن، وتنتهي المراحل، وتبتعد الوجوه، وتبقى من كل تلك التفاصيل أشياء قليلة جدًا... كلمة، موقف، شعور، وذكرى.

وربما هنا تكمن حقيقة الإنسان:

إنما الإنسان أثر؛ فاحرص أن يكون أثرك جميلًا، حتى حين لا تكون حاضرًا لتراه.



رسالةٌ بطابعٍ واحد وعنوانَيْن.



بلَغني أيها الصديقُ العزيز أنكَ مررتَ بنائبة، لا تقلق فإني معك أقفُ حتى تنجليَ أحزانُك.

انتابني حزنٌ شديد حين علمتُ أنها قديمة، وليست بحادثةٍ غضّةٍ خضراء. لا تستغرب تسميتي وتلويني لها، فهي حقيقة، فعلًا إنّ الأحزانَ بألوانها، فنقول للحزن الجديد أخضر وللحزن القديم كالذي أنت فيهِ الآن قرمزيٌ داكن.

لأنه يشبه الدمَ المؤكسَد، هل سبق ورأيت خثرةً مؤكسَدة؟ لابد وأن حزنكَ تخثّر منذ زمن، وحسبته قد مضى وها هو الآن يتجلطُ في حاضرك.

أخبرني، هل تشعرُ بها؟ تلك الخثرة، هل تؤلمك يا صديقي؟ هل تمنعك من التنفس بعمق؟

لا تقلق يا عزيزي، بل عليك أن تشكرَ الله أنه لم يكن حزنًا أسودًا، إنها النهاية إن كان اللونُ أسودًا. كالذي رأيته في صديقنا القديم، أتذكره؟

كان حزنه أخضرًا فتحول إلى قرمزي ثم إلى الأسود. أظنه لم يفطن لذاك التحول الثاني، فكبرت خثرتُه وازدادت قتامةً حتى صارت سوداء، فلم يستطع التنفس، وفارقه الشفاءُ إلى الأبد.

لكن، لا يهم، لم يُخلَقِ الشفاءُ للكل، إنها أقدارٌ وجب علينا قبولها، أمّا أنت يا صديقي فلا تقلق ولا تغرق في حزنك.

نعم، ثمةُ أحزانٌ خبيثة تستردُ عافيتها لتعاودَ الكرّة وتنقضّ علينا، لكن لا تجزع. قد أكون هنا للمساعدة، لأصحبكَ نحو التجاوز.

وقد يكون أنني الوحيد الذي عرفتُ كيف تتجاوز تلك العائدة من رمادها. أتعرف كيف؟

سأخبرك:

تصنّعِ التجاوز يا عزيزي، نعم تصنّعه حتى تصدّقه. ارتدِ قناعًا يخبّئ تلك الخثرة القرمزية عن عيون المارة، قناعًا تصوغُه بيدك ليحملَ ملامح النجاة والسكينة. تصنّعِ الابتسامة حتى تتذكر عضلاتُ وجهك كيف تنبض بالحياة، وتصنّعِ التنفس العميق حتى يُجبِر الهواء تلك الخثرة على التفتت والتلاشي.

إن التصنّع يا صديقي ليس كذبًا على الذات، إطلاقًا، هو تمرينٌ شاق للروح، ومحاولة، نعم مجرد محاولة، ولكن من يدري.

الحل هو أن توهم تلك الخثرة بأن جسدك لم يعد صالحًا لنموها، وأن صدرك أرحب من أن يضيق بها.

تجاهل نداءها، ولا تمنحها دفء الاستسلام، ومع توالي الأيام، سيلتحم ذلك القناع بملامحك ويصبح هو وجهك الحقيقي. حينها، ستذوب الخثرة في تيار الحياة، وتنجو متجاوزًا إياها قبل أن يدركك السواد.

وإن لم تستطع فعل ذلك، فلا تقلق يا صديقي، إنها مجردُ ألوان.

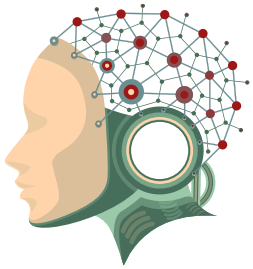


السيادة العقلية

مين يدير فصك الجبهي أنت أو الخوارزميات ..؟

المعركة القادمة ليست بين الإنسان
والذكاء الاصطناعي بل هي بين طرفين ،

الطرف الأول الإنسان الواعي الذي
يملك التحكم بوظائف دماغه (انتباهه وادراكه ، وزمام تفكيره ، وتوقيت ونوعية قراره ، ومقاييس حكمه)
الطرف الآخر الإنسان المبرمج الذي تم تأجير فصّه الجبهي لسوق ، الترندات ، الاعلانات ، أو شائعات السوشال ميديا أو برمجة الخوارزميات، وهي معركة ليست جديدة بل قائمة منذ بدايات الانفجار الرقمي وتزايد تطبيقات السوشل ميديا منذ سنوات عديدة،



الفص الجبهي مركز الارادة الحرة ، والتصفح السريع الغير مسؤول للسوشال ميديا
يلغي التركيز ويساهم بتشتت الانتباه ،الأمر الذي يلغي المسافة بين المثير والاستجابة ،

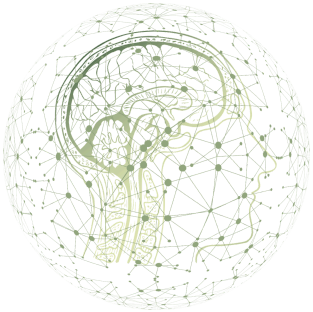
امتلاك زمام التحكم بفصك الجبهي يحدث عند ترشيد الاستخدام لهذه الوسائل و عندما تتصفح أو تشاهد
الفيديوهات السريعة بوضع خطة قبل التصفح تتضمن الهدف والوقت ،
ادخل كسيد لا كضحية
حوّل التصفح من فعل اندفاعي، إلى فعل واعي ،
بمعنى ماذا ستستفيد إن تصفحت وقرأت ،
وبماذا ستفيد غيرك إن شاركت ،
الفص الجبهي واعي اذا كان موجه بخطة قبل التصفح ، لكنه مندفع إذا كان التصفح عشوائي وغير موجه بخطه
سابقة قبل البدء بعملية التصفح،
الدماغ بحسب تكوينه البيولوجي قد تنفذ طاقته عند التعب ووقت الحاجة للنوم ،البطارية يتضاءل شحنها،

لمتابعة قراءة المقال انتقل للصفحة التالية ⟸

السيادة العقلية

مين يدير فصك الجبهي أنت أو الخوارزميات ..؟

لاتعتمد على قوة الارادة هنا، عند انتهاء نشاطك البدني اخر اليوم،
بل جهز بيئة فيزيائية مادية تسهّل عليك واذا لزم الأمر تجبرك على ترشيد الاستخدام لهذه التطبيقات،
ابعاد الهاتف مثلاً ،لأنه اذا كان متاحاً مع فص جبهي منتهيه بطاريته، سينفرط زمام التحكم، وخاصة اذا كانت عندك تطبيقات متوفرة
تيك توك مثلاً سناب ، انستقرام .. وغيرها من تلك التطبيقات .



يقول فيكتور فرانكل رائد العلاج بالمعنى
(بين المُثير والاستجابة، هناك مساحة.
في هذه المساحة تكمن حريتنا وقدرتنا على اختيار استجابتنا. وفي استجابتنا يكمن نمونا وحريتنا)

المساحة هنا هي اللحظة القصيرة التي تسبق رد فعلك المتسرع، استغلالك لهذه اللحظة للتفكير يُميز بين الإنسان المندفع المُبرمج والإنسان الواعي،
التصفح السريع المستمر والمتواصل لفترات طويلة للسوشيال يعبث بهذه المساحة.، وإذا انعدمت المساحة،انعدمت الإرادة الحرة.

أحياناً تعتقد انك تفتح بعض تطبيقات السوشل ميديا للتصفح دقائق ، ولكن تستمر لساعات
هذا هو مفهوم العبودية عند فرانكل، أن يكون المثير أكبر من الاعتقاد أو التوقع.

النضج عندما ندرك أن لدينا خياراً
فنتوقف عن لعب دور المستسلم للعبث الغير مسؤول في أدمغتنا ،

والمسؤولية لا يعني القيام بضغطة زر عشوائية لتشغيل عمل الارادة الحُرة في فصوصنا الجبهية لكن بوضع خطة تهدف الى توجيه سلوكنا الاستهلاكي لهذه التطبيقات بوعي وبدون اندفاع وعشوائية.



مسك الختام...

في ختام عددنا السادس من مجلتنا لشهر أغسطس 2026،

نشكر لكم طيب المتابعة وفخورين بكونكم جزء من هذا الحراك المعرفي الذي ينمو بكم ومعكم.

فمسيرة الوعي القانوني الثقافي لا تتوقف عند صفحة، بل هي رحلة مستمرة نخطوها معًا نحو فكر أنضج ومستقبل ذو وعي عالي.

إعداد وإخراج
عضو لجنة الثقافة القانونية بنادي ملتقى المبدعين الثقافي/
لمياء عبدالحميد الغامدي



نـادي ملتقى المبدعيـن الثقـافي
CREATIVE CULTURAL FORUM CLUB



لجنـــة الثقـافـــة القانـونيـــة
LEGAL CULTURE COMMITTEE

MOLTQA_MOBDEEN